

**السادس** وهو عمد بعض اصحاب الشافعي مصنف الشافعي وهو ان العمل الكثير لما يفسد اذ وقع متواليا وهذه الافعال قد لا تكون متواليه فلا تكون نفسه والطائفة في الاركان لا سيما في صلوة النبي صلى الله عليه واله ولم تكون فاصله ولا تتك ان مدة القيام طويلة فاصله **وهذه** الوجه انا يخرج بهما شكلا كونه على كثير او لا يتعرض فيه لطاق المجلد **واما الوجه الثاني** وهو النظر في الاشكال من حيث الطهارة فهو يتعلق بمسئلة تعارض الفصل والغالب في الجفاسات ويرجح هذه الحديث العمل بالاصل وفي كلام الس الشافعي رحمه الله انما تم الى هذى قال رحمه الله تعالى وتوجب امامه ثوب صبي وورد على هذا ان هذه حالة فوجه والناس يعتادون تظيف الصبيات في بعض الاوقات وتظيف تيارهم عن الاقدار وحكايات الاحوال لا عموم لها فيحتمل ان يكون هذى وقع في تلك الحالة التي وتعينها التظيف والله اعلم **قولهم** ولا يبي العاصم الربيع هذا هو الصحيح في نسبه عنده اهل النسب ووقع في روايه مالك لا يبي العاصم من ربيعة وقال بعضهم هو جد له وهو ابو العاصم بن الربيع بن ربيعة فنسب في روايه مالك الى جد ه وهذى ليس بعروف ومنهم من استدل بالحديث على ان لبس الحمار اومن كان يشتره غير ناقص **واجيب عنه** بان يحتمل ان يكون من رواه ابا حبل وهذا يستمه ما ذكره ان حكايات الاحوال لا عموم لها الحديث على ان لبس الحمار اومن كان ابن مالك عن النبي صلى الله عليه واله ولم قال اعته لوا في السجود ولا يبسط احدكم راعيه انبساط الكلب لعل الاعتدال ههنا يحول على امر معنوي وهو وضع ه هئية السجود على وفق الامرفان الاعتدال الخلفي الذي طلبناه في الركوع اللياتي في السجود فانه تم استوى الظهر والعنق والطلب ههنا ارتفاع الاسافل على الاعلى حتى لو تساوى ايا في بطلان الصلوة وجهان لاصحاب الشافعي وما يقوى هذا الاحتمال انه قد يفهم من قوله عقيب ذلك ولا يبسط احدكم راعيه انبساط الكلب انه كان يتم للاداء وان كان الاول كالعله له فيكون الاعتدال الذي هو فعل الشى على وفق الشرع علة لترك الانبساط انبساط الكلب فانه منافع لوضع الشرع وقد تقدم الكلام في كراهية هذه الصفة وقد ذكر في هذى الحديث الختم معروفا بعلته فان التشبيه بالاستتيا الحسية مما يناسب تركه في

الصلوة

الصلوة ومثل هذا تشبيه ان النبي صلى الله عليه واله لم يقصد التغير عن الرجوع في العبه قال تل الرابع في هبته كالكلب يعود في تيبه **او كما قال**  
**باب وجوب الطائفة في الركوع والسجود الحديث**  
**الاول** عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه واله لم يدخل المسجد فدخل رجل فصل ثم جالس على النبي صلى الله عليه واله ولم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فارجع فصل فاصلى ثم جالس على النبي صلى الله عليه واله ولم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما احسن غيره فعله في ان اذ اتمت الى الصلوة فكلبتم اقراما تيسر معك من القران ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تقته لتماما ثم اجهد حتى تطمئن بما جاهدت ارفع حتى تطمئن جالساً فان فعلت ذلك في صلواتك كلها الكلام عليه من وجوه **الاول** فيه الرق بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فان النبي صلى الله عليه واله ولم عمله بالرفق فيها امره كما قال معاوية بن الحكم السلمي في الكهز ووصف ارفع رسول الله صلى الله عليه واله ولم به وكذلك في الاعرابي لا تزد مولا ولم يقفه وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه واله ولم وفيه رد السلام مراد اذ اكره المسلم على ما جا في بعض الروايات **الثاني** تكرر من الفقهاء الاستدلال به على وجوب ما يجرى كرفى هذه الحديث وعدم وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فنلتحق الاربعة واما عدم وجوب غيره فليس ذلك ليجر كون الاصل عدم الوجوب بل لا مرز ايد على ذلك وهو ان الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتقريف لواجبات الصلوة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكره وتقوى مرتبة الحصر انه صلى الله عليه واله ولم ذكره ما تعلق به الاشارة من هذى المصلي وما تعلق به انما من الواجبات الصلوة وهذى يدل على انه لم يقصر المقصود على ما وقعت فيه الا الاشارة فقط فاذا اقره هذى فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذى الحديث قلنا ان تيسر في وجوبه وكل موضع اختلفوا في وجوبه ولم يكن مذكورا في هذى الحديث في عدم وجوبه يكونه غير مذكورا في هذى الحديث على ما تقدم من تونه موضع التعليم وظهرت قرينة مع ذلك على قصد ذكر الواجبات وكل موضع اختلف في تحريمه فلنك ان تستدل بهدى